اللاجئون والمهجرون
من مواطني جنوب شرق آسيا
يقعون ضحية مجرمي الاتجار بالبشر،
ولكن الجريمة تظل عادة
في طي الكتمان

**ميلي كاباليرو-أنطوني**

لم تعد التهديدات الأمنية تقتصر على المواجهات العسكرية والنزاعات الإقليمية وانتشار الأسلحة النووية. فثمة تهديدات تنشأ أيضا عن مخاطر غير عسكرية، مثل تغير المناخ والكوارث الطبيعية والأمراض المعدية والجرائم العابرة للحدود. ومن بين هذه التهديدات الأمنية غير المعتادة، تلوح نذر جرائم الاتجار بالبشر في الآفاق، لا سيما في جنوب شرق آسيا حيث تؤدي الكوارث الطبيعية والنزاعات العسكرية إلى تهجير المواطنين ولجوئهم إلى بلدان أخرى مما يجعلهم على وجه الخصوص عرضة لهذه الجريمة المشينة.

ففي منطقة جنوب شرق آسيا وغيرها، توجد سمتان محددتان للتهديدات الأمنية غير المعتادة: أنها عابرة للحدود ومعقدة. وتؤثر جرائم الاتجار بالبشر، التي تسمى أحيانا "الرق الحديث"، على حوالي ٤٠ مليون رجل وامرأة وطفل يقعون جميعهم فريسة في شبكة مخيفة من العمل القسري والاستغلال الجنسي والزواج بالإكراه (راجع ILO and Walk Free Foundation 2017). ووفقا لبعض التقديرات، يعد الاتجار بالبشر من الجرائم المنظمة الأكثر ربحية على مستوى العالم، حيث يدر ما يزيد على ١٥٠مليار دولار سنويا. ونجد أن ثلثي ضحايا هذه الجرائم، أو ٢٥ مليون شخص، يتركزون في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، وذلك وفق مؤشر الرق العالمي لعام ٢٠١٦ الصادر عن مؤسسة Walk Free Foundation.

وهذه الأرقام الصادمة ليست إلا مجرد تقديرات؛ نظرا لصعوبة الحصول على بيانات دقيقة، وهو ما يعزى في جزء كبير منه إلى أن جرائم الاتجار بالبشر لا يتم الإبلاغ أو الكشف عنها بشكل كاف وبالتالي لا تتخذ إجراءات قانونية كافية حيالها. ومعظم هذه الجرائم لا تزال خفية، نظرا لأن ضحاياها يترددون في طلب المساعدة خوفا من التهديد والانتقام. فالضحايا، لا المجرمون، هم من يتعرضون غالبا للإيذاء الجسدي والمقاضاة بسبب الهجرة غير الشرعية.

## بلدان المقصد الرئيسية

سلطت الاتجاهات المفزعة لجرائم الاتجار بالبشر في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ الضوء على ضرورة التعامل مع هذه التهديدات. فأكثر من ٨٥٪ من ضحايا الاتجار بالبشر أتوا من داخل المنطقة، وذلك وفق التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٦ الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتعد الصين واليابان وماليزيا وتايلند من بلدان المقصد المجاورة. وعلى مستوى منطقة جنوب شرق آسيا، تعد تايلند المقصد الأساسي للاتجار بالضحايا القادمين من كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار، وذلك وفق مؤشر الرق العالمي لعام ٢٠١٦ الصادر عن مؤسسة Walk Free Foundation. وتعد ماليزيا مقصدا للضحايا القادمين من إندونيسيا والفلبين وفييت نام. وشكلت النساء ٥١٪ من ضحايا جنوب آسيا، بينما شكل الأطفال الثلث تقريبا، وفق تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وخلال الفترة ٢٠١٢–٢٠١٤، تم الاتجار بما يزيد على ٦٠٪ من الضحايا المكتشفين، وعددهم ٧٨٠٠ ضحية، بغرض الاستغلال الجنسي. كذلك تقع الإناث ضحية الاسترقاق المنزلي وغيره من أشكال العمل القسري. وفي حالات كثيرة، تأتي النساء والأطفال من مجتمعات بعيدة وفقيرة. ويشيع الزواج بالإكراه بين النساء والفتيات في منطقة ميكونغ بكمبوديا والصين وميانمار وفييت نام.

ويرتبط الارتفاع في معدل الاتجار بالأطفال في المنطقة بالزيادة المخيفة في استغلال الأطفال في المواد الإباحية على الإنترنت، بما في ذلك بث مشاهد حية لأطفال يتعرضون للاعتداء الجنسي. ويعد ذلك من الأنشطة التجارية المربحة، حيث تقدر أرباحه بما يتراوح بين ٣ مليارات و ٢٠ مليار دولار أمريكي سنويا. وتم اعتبار بُلدان مثل كمبوديا وتايلند من أهم مصادر المواد الإباحية.

ويهاجر الكثيرون من ضحايا جنوب شرق آسيا بحثا عن وظائف مأجورة، ولكن ينتهي الأمر بإجبارهم على العمل في الصيد والزراعة والبناء والأعمال المنزلية، وذلك وفقا للمنظمة الدولية للهجرة. ويكون معظم هؤلاء من الرجال الذين لا يستطيعون سداد الرسوم الباهظة التي يفرضها السماسرة وموردو العمالة غير المصرح لهم بمزاولة هذه المهنة، ومن ثم يصبحون عرضة لإسار الدين وغيره من أشكال الاستغلال الأخرى، وذلك وفق تقرير الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٨ (*Trafficking in Persons Report 2018*) الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية. ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ هي أكثر مناطق العالم تحقيقا للأرباح فيما يتعلق بالعمل القسري (انظر الرسم البياني). وقد تم الإبلاغ عن حالات عديدة من العمل القسري في قطاع الصيد في كمبوديا وإندونيسيا وتايلند. ويعمل الضحايا لساعات طويلة تصل إلى ٢٠ ساعة يوميا مقابل أجور زهيدة أو دون أجر على الإطلاق.

## النزاعات والكوارث

يختار المتاجرون بالبشر ضحاياهم أيضا من بين مجموعات كبيرة من الأشخاص الذين هاجروا بسبب

نسيج الصورة: ISTOCK/ PHONGPHAN5922; DESIFOTO

النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية والذين يكونون في أشد حالات الضعف وسط محاولاتهم اليائسة للعثور على الأمان والحماية. وقد ازدادت حدة وتواتر الأعاصير وغيرها من الكوارث الطبيعية في جنوب شرق آسيا بسبب تغير المناخ، مما أدى إلى زيادة تدفقات الضحايا المحتملين، بما في ذلك الأطفال الذين يفقدون آباءهم أو ينفصلون عن أسرهم. ووفق تقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠١٨ الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة، تم تهجير ٢٢٧,٦ مليون شخص منذ عام ٢٠٠٨.

وعقب إعصار هايان، وهو من أعنف العواصف المدارية التي سجلت على الإطلاق، الذي ضرب الفلبين في عام ٢٠١٣، تداولت أخبار عن إجبار الناجين على العمل في الخدمة المنزلية والتسول والبغاء والأعمال اليدوية التي لا تتطلب مهارات. وتم تهريب المهاجرين من المناطق التي تعرضت للجفاف من كمبوديا إلى تايلند (راجع دراسة Calma 2017، ودراسة Tesfay 2015). وعادة ما يسلك هؤلاء المهاجرون طرقا غير قانونية وخطيرة، مما يجعلهم فريسة سهلة للشبكات الإجرامية. ولكن بالرغم من وجود شواهد متزايدة على أن تغير المناخ يؤدي إلى زيادة الهجرة القسرية، فإن علاقته بالاتجار بالبشر لم تتم دراستها بصورة كافية نسبيا. وتشير المنظمة الدولية للهجرة إلى أن المناقشات العالمية أو أطر السياسات الوطنية نادرا ما تعتبر تغير المناخ والكوارث الطبيعية كعوامل مساهمة في الاتجار بالبشر.

### تجارة مربحة

تشير التقديرات إلى أن الاتجار بالبشر أحد أكثر أشكال الجريمة المنظمة ربحية، حيث يدر ١٥٠,٣ مليار دولار أمريكي سنويا على مستوى العالم. وتعد منطقة آسيا والمحيط الهادئ هي الأكثر تربحا من الاتجار بالبشر.

(المتوسط التقديري للأرباح السنوية الناتجة عن الاتجار بالعمالة القسرية، ٪ من الأرباح العالمية)

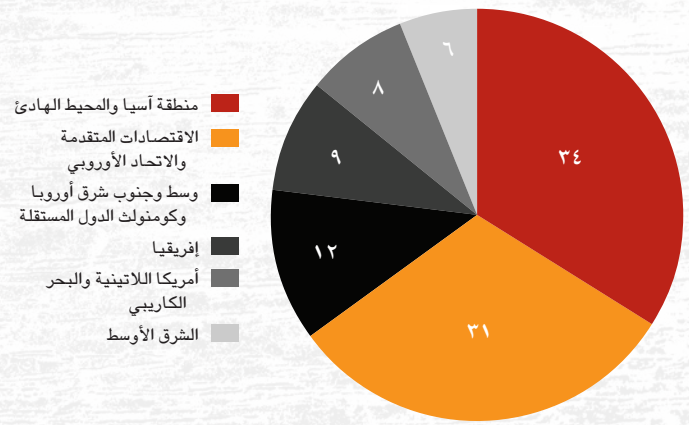


**المصدر:** منظمة العمل الدولية، ٢٠١٥. *Profits and Poverty: The Economic of Forced Labor*. جنيف.

وتعد النزاعات في ميانمار وجنوب الفلبين من أهم المصادر الأخرى للاجئين المعرضين للخطر، وذلك حسب تقرير الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٧ الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية. فأكثر من ٥٠٠٠ من مواطني الروهينغا من ميانمار تم الاتجار بهم أو تهريبهم في مناطق مختلفة في بنغلاديش، وتمكنت الشرطة من إنقاذهم وإعادتهم إلى مخيمات اللاجئين. وتوجد كذلك تقارير عن قيام المتاجرين بالبشر باستغلال الأقليات العرقية التي تأثرت بالنزاعات الداخلية في ميانمار. ويتم الاتجار بنساء قبائل كارين وشان وآخا ولاهو بغرض الاستغلال الجنسي في تايلند، بينما تباع نساء قبيلة كاشن كعرائس في الصين. وتتسبب النزاعات المسلحة في جعل الأطفال أكثر عرضة للخطر. ووفقا لتقارير الأمم المتحدة، تقوم المجموعات المسلحة في الفلبين، بما في ذلك مجموعات مورو المتمردة والشيوعيون، بتجنيد الأطفال، بالقوة أحيانا، للاشتغال بأعمال عسكرية وغيرها.

## البروتوكولات الدولية

ما الإجراءات التي يتم اتخاذها لمكافحة الاتجار بالبشر؟ يعتبر الاتجار بالبشر جريمة عابرة للحدود وفقا لاتفاقيتين دوليتين: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعروف ببروتوكول باليرمو. ووفقا لبروتوكول باليرمو، تتكون الجريمة من ثلاثة مكونات: "الفعل" أي تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم؛ و"الوسيلة" — أي استعمال القوة أو غير ذلك من أشكال الإكراه، كالاختطاف والخداع؛ و"الغرض" كالبغاء والعمل القسري والاسترقاق ونزع الأعضاء.

وتعتمد نظم مكافحة الاتجار في الأساس على حماية الحدود من خلال الحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية فعلى سبيل المثال، تنص المادة ١١ من بروتوكول باليرمو على إلزام الدول بتعزيز الرقابة على حدودها لمنع جرائم الاتجار بالأشخاص والكشف عنها، وإصدار تشريعات لمنع استخدام الناقلات التجارية في الاتجار. ومن شأن حماية أمن الدول من جرائم الاتجار بالبشر مساعدتها أيضا على مكافحة الجرائم المقترنة بها، مثل التهريب والبغاء والاتجار بالأعضاء وغسل الأموال.

وبخلاف هذين النظامين القانونين الدوليين، أقرت جنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٥ اتفاقية آسيان لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. وتعد هذه الوثيقة أداة مكملة للإطار الدولي لمكافحة الاتجار. وعلى المستوى دون الإقليمي، تتسق مبادرة ميكونغ الوزارية المنسقة لمكافحة الاتجار بالبشر مع إطار بروتوكول باليرمو، ونتجت عنها مجموعة من الاتفاقيات ثنائية

## يحتاج الضحايا إلى الحصول على حماية قانونية، ورعاية صحية، ومأوى مؤقت.

الأطراف الهادفة إلى تعزيز التعاون بين الدول في منطقة ميكونغ الكبرى. وبخلاف جنوب شرق آسيا، تم إطلاق عملية بالي في عام ٢٠٠٢ بوصفها منصة للحوار بين البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويتمثل الهدف منها في زيادة الوعي وبناء القدرات لمكافحة تهريب البشر والاتجار بهم والجرائم العابرة للحدود الوطنية. ونظرا لأن الاتجار بالبشر يعتبر جريمة عابرة للحدود الوطنية، تشجع النظم الدولية والإقليمية الحكومات على تبادل المعلومات، وتنسيق السياسات والجهود بغرض تجريم الاتجار، وتبادل المساعدة القانونية، وحماية الضحايا، ومقاضاة الجناة.

### فساد المسؤولين

لا تزال توجد تحديات ضخمة، لا سيما النقص الشديد في المعلومات الدقيقة والموثوقة عن حجم جرائم الاتجار ونطاقها، مما يصعب معه قياس فعالية سياسات مكافحة الاتجار. وتفضي كذلك الفجوة بين الإطار القانوني وإنفاذ القوانين على المستوى الوطني إلى مشكلات أيضا. فبالرغم من وجود إرادة سياسية، تفتقر الأجهزة المنوطة بإنفاذ القوانين إلى المهارات والمعرفة والموارد اللازمة لفهم التعقيدات المتزايدة التي تنطوي عليها جرائم الاتجار بالبشر والتصدي لها. ويمثل تآمر المسؤولين الحكوميين الفاسدين مع الشبكات الإجرامية مشكلة كبيرة أخرى. فمن المعروف أن المتاجرين بالبشر يستعينون بالمسؤولين الفاسدين لتجنيد الضحايا ونقلهم عبر الحدود. ويعد اكتشاف مقابر جماعية لضحايا الاتجار بالبشر على الحدود بين ماليزيا وتايلند في عام ٢٠١٥ دليلا قبيحا على هذا التآمر، حيث تم اتهام ٦٢ شخصا، من بينهم جنرال وضباط شرطة تايلنديون، بالاتجار بالبشر وجرائم أخرى متصلة بنفس القضية وذلك حسب تقارير صحفية.

وأخيرا، لا يحصل ضحايا الاتجار على قدر كاف من الحماية والمساعدة. وعادة ما تنتقد نظم مكافحة الاتجار لأن معظم الجهود تركز على تجريم المتاجرين ومقاضاتهم، بدلا من منع الجريمة وحماية الضحايا. ومن الممكن أن يكون التركيز على التجريم والمقاضاة قد ساهم في زيادة الوعي، ولكن ينبغي اتخاذ مزيد من الإجراءات لمنع الاتجار من خلال الإنفاذ الفعال للقوانين وبذل الجهود اللازمة لتوعية المجموعات المستضعفة بمخاطره.

ويتعين بالمثل بذل مزيد من الجهود لتلبية احتياجات الضحايا. فإلى جانب السلامة الشخصية والأمن، يحتاج الضحايا إلى الحصول على حماية قانونية، ورعاية صحية، ومأوى مؤقت، إلى جانب المساعدة في العودة إلى أوطانهم والاندماج فيها. ويؤكد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على الحاجة لمساعدة الضحايا على التغلب على الصدمة والوصمة الناتجتين عن الاتجار وتعزيز ثقتهم في إنفاذ القانون، بحيث يمكن للضحايا طلب المساعدة والتعاون في مقاضاة المتاجرين.

وتتطلب مكافحة الاتجار بالبشر تعزيز نظم العدالة الجنائية الوطنية بغرض إنفاذ قوانين مكافحة الاتجار بفعالية، ويجب أن تكون هذه الجهود جزءا من نهج أوسع نطاقا ومتعدد الجوانب يتلاءم مع الديناميكيات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية لجرائم الاتجار. والطبيعة المعقدة لهذا التحدي تعني أنه لا يمكن مواجهته من جانب طرف واحد، كالدولة مثلا، أو من خلال التركيز على جانب واحد من القضية، كالاستغلال الجنسي أو العمل القسري. ولكي يكون النهج المتبع شاملا وأكثر تركيزا على الجانب البشري، يجب علينا أن نبحث بمزيد من العمق في الدوافع وراء الاتجار بالبشر، بما في ذلك الفقر والاستغلال الحاد والقمع السياسي. ويتطلب ذلك مشاركة نشطة وشراكة بين الحكومة ومجموعات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية. FD

**ميلي كاباليرو-أنطوني** أستاذ مساعد ومدير مركز الأمن غير التقليدي بكلية سان راجاراتنام للدراسات الدولية بجامعة نانيانغ للتكنولوجيا في سنغافورة.

**المراجع**:

Calma, Justine. 2017. "Climate Change Has Created a New Generation of Sex-Trafficking Victims." *Quartz*, May 2.

International Labour Organization (ILO) and Walk Free Foundation. 2017. *Global Estimates of Modern Slavery: Forced Labour and Forced Marriage*. Geneva.

Tesfay, Netsanet. 2015. *Impact of Livelihood Recovery Initiatives on Reducing Vulnerability to Human Trafficking and Illegal Recruitment: Lessons from Typhoon Haiyan*. Geneva: International Organization for Migration and International Labour Organization.